جـــامعـــة الجـــزائـــر2
UNIVERSITÉ ALGER2
مجلة مشكلات الحضارة
المجلد 9- العدد 1- جوان 2020

البعد البيئي في السياسة التعليمة للجزائر من خلال: الأمر 76/35 المؤرخ في 16أفريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين

د. محمد نايلي
جامعة باتنة 1
naili01@live.fr

تاريخ الإرسال:2019/12/21 تاريخ القبول:2020/05/19
تاريخ النشر:2020/06/25

ملخص:
مرت السياسة التعليمية في الجزائر بعد الاستقلال بعدة مراحل مختلفة، تسعى هذه الدراسة إلى توضيح تأثير الظروف البيئية المختلفة (الظروف التاريخية، الظروف السياسية، الظروف الاقتصادية والدولية) على بناء السياسة التعليمية في الجزائر من خلال تحليل الظروف المحيطة بنشأة الأمرية رقم 76/35 المؤرخة في 16 أفريل 1976 التي تعرف بالمدرسة الأساسية، التي شكلت مرحلة جد هامة في تاريخ السياسة التعليمية للجزائر، بفضل الأهداف التي جاءت بها هذه السياسة التعليمية من مجانية التعليم، وإجباريته، وديمقراطيته، وغيرها من المبادئ التي قامت عليها السياسة التعليمية.
الكلمات المفتاحية: السياسة التعليمية في الجزائر، الظروف البيئية والسياسة التعليمية، الأمر رقم 76/35 المؤرخة في 16 أفريل 1976.

Abstract :
After the independence, the educational policy in Algeria went through several different stages, This study seeks to clarify the effect of different environmental conditions (Historical conditions, Political conditions, Economic and international conditions) On building educational policy in Algeria By analyzing the surrounding conditionsof establishment of Presidential Order No 35/76 Dated 16 April, 1976 This is known as basic school, That constituted a very important stage in the history of the educational policy of Algeria, Through the goals that educational policy has brought including free education, compulsory education democracy, and other principles underlying the educational policy.
Key words : Educational policy in Algeria, Environmental conditions and educational policy , Presidential Order No 35/76 Dated 16 April, 1976.

مدخل عام:

تعد السياسة التعليمية من أهم السياسات العامة التي تولي لها الدول عناية كبيرة، لأنها تهدف إلى تكوين وتنشئة المورد البشري، الذي يعد محور التنمية وقد مرت السياسة التعليمية في الجزائر بعد الاستقلال بعدة مراحل متباينة، كل مرحلة من هذه المراحل لها ظروفها الخاصة بها وسنحاول في هذه الدراسة توضيح تأثير هذه الظروف البيئية المختلفة على تشكل السياسة التعليمية سنة 1976 التي تعرف بالمدرسة

الأساسية، من خلال الأمر الرئاسي رقم 76/35 المؤرخ في 16 أفريل 1990 الذي بين أهم خيارات الدولة الجزائرية في مجال السياسة التعليمية، وسنحاول تحليل هذه الظروف البيئة المحيطة بهذه الأمرية الأخيرة قصد التعمق في فهم صنع السياسة التعليمة في الجزائر في تلك المرحلة ومن خلال هذا التقديم يمكن أن نطرح الإشكالية التالية: كيف أثرت الظروف البيئية المختلفة التي عاشتها الجزائر في بناء السياسة التعليمة المجسدة في الأمر الرئاسي رقم 76/35 المؤرخ في 16 أفريل 1976؟

ولمعالجتها نقترح الفرضية التالية:

السياسة التعليمة في الجزائر والمجسدة في الأمر رقم 76/35 هي وليدة مختلف الظروف البيئية المحيطة بها. ومنه الخطة التالية:

المحور الأول: محتوى الأهداف العامة للسياسة التعليمة المجسدة في الأمر رقم 35 /76 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين.

المحور الثاني: تأثير الظروف التاريخية في بناء السياسة التعليمة للجزائر

المحور الثالث: تأثير الظروف الدولية على السياسة التعليمة في الجزائر

المحور الرابع: تأثير الظروف السياسة والاقتصادية المحيطة بالأمر رقم 35/ 76المتعلق بتنظيم التربية والتكوين.

المحور الأول: محتوى الأهداف العامة لسياسة التعليمة المجسدة في الأمر رقم 35 /76 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين.

يمكن تلخيص الأهداف العامة للسياسة التعليمية المجسدة في الأمر رقم 76/35 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين في النقاط التالية:

أولا: التعليم المجاني.

وجاء هذا الهدف كنتيجة لمرجعية صانع القرار، بضرورة توفير التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية لهذا الشعب الجزائري الذي عانى من الفقر والأمية والأمراض والحرمان لفترة زمنية طويلة، إبان الاستعمار الفرنسي، لذلك كانت جميع سياسات الاجتماعية لصانع القرار الجزائري بعد الاستقلال تهدف إلى تعويض الشعب الجزائري.

وقد نصت المادة 07 من الأمر 76/35 على أن التعليم مجاني في جميع المستويات والمؤسسات المدرسية مهما كان نوعها[1].

ثانيا: ديمقراطية التعليم

ويقصد بهذا الهدف شمول التعليم لجميع الأطفال الذين بلغو السن القانونية للتمدرس بدون تمييز كما نصت على ذلك المادة 04 من نفس الأمر (لكل جزائري الحق في التربية والتكوين ويكفل هذا الحق تعميم التعليم الأساسي)[2].

ثالثا: إجبارية التعليم.

ويقصد بهذا الهدف إجبارية تعليم الأطفال الذين بلغو السن القانونية للتمدرس إلى غاية 16 سنة كحد أدنى ضمانا لتعلم الأطفال في الجزائر وقد نصت المادة 05 على التعليم الإجباري لجميع الأطفال من سنة السادسة من العمر إلى نهاية السادسة عشر[3].

رابعا: التعريب.

إذ نصت المادة 08 من نفس الأمر الرئاسي على أن يكون التعليم باللغة العربية في جميع المستويات التربية والتكوين وفي جميع المواد[4].

وهذه المادة تؤكد على توجهات الدولة الجزائرية نحو الهوية العربية الإسلامية وضرورة تعريب المدرسة الجزائرية.

خامسا: الجزأرة.

من بين أهداف السياسة التعليمية أيضا توظيف أساتذة ومعلمين جزائريين في قطاع التربية حفظا على الهوية الجزائرية ودعما لها.

سادسا: هيمنة الدولة على التعليم.

إذ نصت المادة 10 من نفس الأمر أن النظام التربوي الوطني من اختصاص الدولة ولا يسمح بأي مبادرة فردية أو جماعية خارج الإطار المحدد بهذا الأمر[5].

المحور الثاني: تأثير الظروف التاريخية في بناء السياسة التعليمة للجزائر

يعد الإرث التاريخي من أهم العوامل التي تؤثر على السياسة العامة التي تنتهجها الدول، فالسياسة العامة لا تعالج مشكلاتها من فراغ، فهي تنطلق من الواقع الذي يعيشه المجتمع وكذلك الأمر للسياسة التعليمية في الجزائر، فهي مرتبطة بما خلفه الاستعمار من إرث لغوي وثقافي وتعليمي للشعب الجزائري.

- مخلفات السياسة التعليمية للاستعمار الفرنسي في الجزائر:

عانت الجزائر من الاستعمار الفرنسي لأكثر من قرن، حيث كانت سياسة المستعمر الفرنسي في الجزائر تحول دون انتشار التعليم بين الجزائريين لإجبار الناشئين منهم على العمل في المهن السفلى في مختلف المجلات الحياة الاجتماعية وعلى العمل في الفلاحة والرعي والانخراط في الجيش الفرنسي، فكان الذين يتمكنون من الالتحاق بالتعليم العالي قليل جدا بالنسبة لسكان الجزائريين[6].

فقد كان التعليم في وقت الاستعمار الفرنسي مقصور على المعمرين الفرنسيين وفئة قليلة من أبناء الجزائريين الموالين لفرنسا ولم يكن تعليما ديمقراطيا شاملا لجميع أفراد المجتمع الجزائري، وهذا ما أثر على السياسة التعليمية في الجزائر بعد الاستقلال حيث أن من واجب الدولة الجزائرية إعادة نشر التعليم ومحو الأمية لكافة أفراد الشعب الجزائري دون تمييز.

أما بالنسبة لأهداف السياسة التعليمية للاستعمار الفرنسي في الجزائر فقد كانت تهدف إلى الفرنسة من خلال جعل اللغة الفرنسية لغة التعليم الأساسية واللغة العربية لغة أجنبية، وهذا الإجراء سيجعل من اللغة الفرنسية وثقافتها تسود في النخب الجزائرية القليلة التي استفادت من التعليم وهذا ما يمهد لظهور طبقة فرانكفونية مثقفة في الجزائر، تدافع عن اللغة الفرنسية بعد استقلال الجزائر، لذلك فالإرث الاستعماري في الجزائر لا يمكن تجاهله بعد استقلال الجزائر.

أما الهدف الثاني للسياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر تتمثل في نشر تعاليم الدين المسيحي، من خلال استقطاب الجزائريين ذوي الطبقة الاجتماعية المتدنية من خلال تعليمهم الحرف اليدوية المختلفة واستعطافهم قصد تنصيرهم فيما بعد، إضافة إلى نشاط ودور رجال الكنيسة في التعليم ونشر الدين المسيحي في الجزائر.

وهذه الأهداف تمهد أيضا إلى الإدماج النهائي للشعب الجزائري، لأن المستعمر الفرنسي يعتقد بأن الجزائر قطعة من فرنسا.

ومنه فإن هذه الأهداف العامة للسياسة التعليمية في زمن الاستعمار الفرنسي حاولت المساس بهوية الشعب الجزائري من خلال محاولة استئصال اللغة العربية والدين الإسلامي وإقامة اللغة الفرنسية والدين المسيحي بديلا لهما، وهذا ما جعل النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال يتمسك بهويته الأصلية وبدينه الإسلامي من خلال سياسة التعريب ونشر تعاليم الدين الإسلامي في المدرسة الجزائرية المستقلة كرد فعل على سياسات المستعمر الفرنسي.

وهذا ما جعل السياسة التربوية التي وضعتها اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم سنة 1962 متناقضة لأنها من جهة تقر بأن تكون المدرسة أداة للتحرر الثقافي ومن جهة أخرى استمرت في العمل بالاعتماد على المدرسة التي أنشأتها فرنسا لتنفيذ سياستها الاستعمارية، ومنه استخدمت الجزائر الأسلوب التدريجي في بناء المنظومة تربوية متكيفة مع المجتمع الجزائري بأوضاعه الموروثة عن الاستعمار[7]، وهذا ما يوضح جليا أثر سياسات الاستعمار الفرنسي على واقع التعليم في الجزائر بعد الاستقلال ومحاولة بناء سياسة

تربوية جزائرية أصيلة تدريجيا نظرا للظروف التي عاشها الشعب الجزائري من فقر وحرمان وتجهيل إضافة إلى نقص الإمكانيات المادية والبشرية، بعد خروج فرنسا من الجزائر ما جعل الحكومة الجزائرية تتعامل مع قضية السياسة التربوية بتدريج.

المحور الثالث: تأثير الظروف الدولية على السياسة التعليمة في الجزائر.

لقد شهد استقلال الجزائر سنة 1962، مرحلة دولية متميزة عرفت بانقسام العالم إلى معسكرين الاتجاه الأول ذو أيديولوجيا اشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي، والاتجاه الثاني رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، وكان كل طرف من المعسكرين يسعى لضم الدول المستقلة حديثا إلى إيديولوجيته، مما أدى إلى ظهور ما يعرف بالحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية لشدة الصراع الإيديولوجي على المستوى الدولي.

وقد اختارت الجزائر الإيديولوجيا الاشتراكية بعد الاستقلال لتسيير شؤون الدولة، لأنها الإيديولوجيا التي تمكن الدول حديثة النشأة من السيطرة بشكل جيد على مؤسسات الدولة والحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد وتفادي الاختلاف والتفكك من خلال وجود حزب واحد حاكم وهو حزب جبهة التحرير الوطني، إضافة إلى محاولة الاتجاه عكس ما اختاره المستعمر الفرنسي الرأسمالي.

وكان صناع الثورة الجزائرية يرون أن من غير اللائق الانحراف عن المحور الاشتراكي الذي كان داعما بقوة للثورة الجزائرية في وجه قوة رأسمالية إمبريالية كانت تستهدف الجزائر وكيانها الحضاري[8].

فتبنت الجزائر الإيديولوجية الاشتراكية،إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها[9]، وقد انعكس هذا التوجه الاشتراكي على السياسة التعليمية في الجزائر بعد الاستقلال إذ كانت الاشتراكية هي الإطار العام الذي يمثل البراديغم المرشد في تسيير جميع شؤون الدولة.

غير أن النهج الاشتراكي الذي أريد تطبيقه في الجزائر لم يكن نفسه النهج المطبق في الاتحاد السوفيتي السابق أو يوغسلافيا السابقة، بل جرى تطعيمه بالموروث الإسلامي ومحاولة شرعنته من خلال التجارب الإسلامية أو من خلال استحضار مشاهد من التاريخ الإسلامي والربط بينها وبين الاشتراكية والتي هي ليست منتوجا فكريا إسلاميا بالتأكيد[10].

وهذا ما حدث مع السياسة التعليمية في الجزائر من خلال الأمر 35/ 76 حيث تم دمج الاشتراكية مع مبادئ الدين الإسلامي والعروبة في هذه الوثيقة التي تعتبر مرجع السياسة التعليمية في الجزائر. حيث نصت المادة 2 من الأمر الرئاسي رقم 76/35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 على:

رسالة النظام التربوي في نطاق القيم العربية الإسلامية ومبادئ الاشتراكية وهي:

- تنمية شخصية الأطفال والمواطنين وإعدادهم للعمل والحياة.
- اكتساب المعارف العامة العلمية والتكنولوجية.
- الاستجابة لتطلعات الشعبية الرامية إلى العدالة والتقدم.
- تنشئة الأجيال على حب الوطن.

وهناك عامل خارجي أخر مؤثر على توجهات الدولة الجزائرية بعد الاستقلال وهو الانتماء الحضاري للجزائر إلى الدول العربية والإسلامية التي ساعدت الحركة الوطنية والجيش التحرير الجزائري في حربه ضد المستعمر الفرنسي.

إذ اعترف أحمد بن بلة بأنه من أشد المعجبين بالرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي كان يتمتع بسمعة جماهيرية عربية واسعة، وقد ناصر جمال عبد الناصر الثورة الجزائرية وكان يمدها بالأسلحة عبر الحدود التونسية، كما منح كل التسهيلات والإمكانيات لرجال جبهة التحرير الوطني الذين أقاموا في القاهرة ومنها انطلقوا للتعريف بالثورة الجزائرية في العالم العربي والعالم الثالث، وقد نسقت الجزائر مع مصر بعد استقلالها في عدة قضيا تخص العالم الثالث والقضايا العربية وحركة التحرر في العالم[11].

وقد استعانت الجزائر بمعلمين مشارقة (من المشرق العربي) لتنفيذ مشروع "تعريب المدرسة الجزائرية" ومن بين الإجراءات التي صبت في صالح التعريب إحياء الجزائر لقرار مؤتمر المعلمين العرب، حيث تم الاستعانة بالدول العربية لتأطير وإدارة المعاهد التي فتحت للتكوين وإعداد أساتذة التعليم الثانوي والمتوسط، ومن بين حصيلة التعريب الممتدة بين فترة 1970 إلى 1977 كانت حسب عثمان سعدي كالأتي:[12]

- تعريب ثلث أقسام التعليم العام في المدارس المتوسطة.
- تعريب ثلث الأقسام العلمية في المدارس الثانوية.
- تعريب كل الأقسام الأدبية بالمدارس الثانوية، تعريب المواد الاجتماعية في سائر المراحل.
- تعريب مادة الفلسفة في المراحل الثانوية .

المحور الرابع: تأثير الظروف السياسة والاقتصادية المحيطة بالأمر رقم 35/ 76المتعلق بتنظيم التربية والتكوين.

أولا: الظروف السياسية والسياسة التعليمية في الجزائر.

في هذا المحور سنحاول التطرق إلى أهم الأحداث السياسية، التي عاشتها الجزائر بعد الاستقلال وتأثيرها على السياسة التعليمية المتمثلة في الأمر 36-76 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين.

شهدت الجزائر مجموعة من الأحداث السياسية بعد الاستقلال بدأ بانتخاب أول برلمان تأسيسي في 20 سبتمبر 1962، ثم تنصيب أول حكومة جزائرية، إضافة إلى صدور أول دستور في 08 ماي 1963 الذي نص على أهمية الدين الإسلامي واللغة العربية والاشتراكية كنموذج للحكم[13].

وقد نصت مواد دستور 1963 على أهمية اللغة العربية في المادة الخامسة والدين الإسلامي في المادة في المادة الرابعة، في إطار الاشتراكية كرد فعل على سياسات المستعمر الفرنسي الهادفة إلى تشويه هوية الشعب الجزائري فأصبحت اللغة العربية والدين الإسلامي والاشتراكية من الثوابت الدستورية التي هيكلت توجه الدولة في كل المجالات ومعها السياسة التعليمية فيما بعد التي تضمن نفس هذه المبادئ.

وقد نصت المادة 18 من دستور 1963 على الحق في التعليم مجانيته وإلزاميته[14]، إضافة إلى صدور ميثاق الجزائر سنة 1964 الذي أكد على أن دور الثورة الاشتراكية هو إرجاع مكانة اللغة العربية كمعبر عن القيم الثقافية للدولة وإدخال ذلك في العملية الثقافية والتربوية وإحساس الجماهير بذلك[15]، وهذا ما يؤكد أن جميع المواثيق التي صدرت في الستينيات كانت تتشابه وتؤكد على ضرورة التعريب وتثمين البعد الإسلامي والاشتراكي لدولة الجزائرية ونشر هذه المبادئ والتعريف بها في جميع المجالات الثقافية والتعليمية.

كما تم إعطاء أهمية كبيرة لبناء منظومة إدارية وقانونية وبيداغوجية متكاملة ومنسجمة مع اختيارات ونضالات الشعب الجزائري من أجل التحرر الكامل والشامل للمجتمع الجزائري من الاستعمار والتخلف والتبعية وقد توجت هذه المرحلة التجريبية والتأسيسية بالاكتمال والنضج في المناقشات الخاصة بتحضير الميثاق الوطني الذي استفتى عليه الشعب سنة 1975، والذي حدد لأول مرة الفلسفة التربوية التي تبنى عليها المنظومة التربوية في الجزائر ثم دستور 1976 الذي أكد عليها ثم صدرت الأمرية 76/35 المؤرخة في أفريل 1976 تحت تسمية المدرسة الأساسية التي تضمنت أول سياسة عامة وطنية جزائرية للتربية كاملة وشاملة[16].

إذ نصت المادة 66 من دستور 1976 على ما يلي[17]:

- لكل مواطن الحق في التعلم.
- التعليم مجاني وهو إجباري بالنسبة لمدة المدرسة الأساسية في إطار الشروط المحددة في القانون.
- تضمن الدولة التطبيق المتساوي لحق في التعليم.
- تنظم الدولة التعليم.

- تسهر الدولة على أن تكون أبواب التعليم والتكوين المهني والثقافية مفتوحة بالتساوي أمام الجميع.

وقد تم تكريس هذه الأهداف في الأمر الرئاسي 76/35 الذي نظم مجال التربية والتكوين.

ثانيا: الظروف الاقتصادية والسياسة التعليمية في الجزائر.

أما بالنسبة للظروف الاقتصادية التي عاشتها الجزائر بعد الاستقلال فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أ/في السنوات الأولى للاستقلال.

في عام 1962 كانت الجزائر وريثة اقتصاد الموجه ومصمم للاستجابة إلى حاجيات الوطن الأم فرنسا والأوروبيون الذين يعيشون فيها، وبذلك بقيت الجزائر بعد الاستقلال بلدا زراعيا فالقطاع الصناعي لا يمثل سوى 28**%** من الإنتاج الكلي، ونصف القطاع الصناعي ليس إلا تحويلا بسيطا للمنتوجات الزراعية، إضافة إلى الفراغ الاقتصادي الذي شهدته الجزائر في السنوات الأولى للاستقلال حيث هاجر العديد من العمال حوالي 900 ألف عامل وكان الأطفال الجزائريين لا يتعدون 10**%** منهم من يذهب إلى المدرسة[18]، وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تتعامل مع هذا الوضع المتدهور بالقوانين الفرنسية السابقة بما يعرف التسيير الذاتي للمؤسسات الوطنية، كإجراء ظرفي استثنائي نتيجة خروج الجزائر من حرب طويلة ضد المستعمر الفرنسي.

وفي سنة 1965 قام الرئيس هواري بومدين بالانقلاب عسكري على الرئيس بن بلة تحت ما يسمى بالتصحيح الثوري، ومنه مرحلة اقتصادية وسياسية جديدة للجزائر، فقد اتخذ النظام الجديد من عملية التصنيع شعارا اقتصاديا وإيديولوجيا، وتزامن ذلك مع عمليات التأميم التي شملت المناجم، شركات الحديد والزنك، والرصاص سنة 1966، وتأميم المصارف سنة 1967، وتأميم المحروقات سنة 1971[19].

وهذا ما مهد لسياسة التخطيط المركزي التي اعتمدتها الجزائر في تلك الفترة لدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدأ بمخطط الثلاثي الأول 1967- 1969، والمخطط الرباعي الأول 1970-1973 الذي كان يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال القضاء على البطالة والتركيز على التصنيع والمخطط الرباعي الثاني 1974-1977 الذي ركز على الاستثمارات الضخمة في مقدمتها التصنيع والمحروقات[20].

هذه المخططات التي تبدو طموحة لتنمية الاقتصاد الجزائري كانت تحتاج إلى إطارات مؤهلة لتسيير المشاريع الصناعية التي أقامتها الدولة وهذا الذي لم يكن موجود بالقدر الكافي فقد عانت الجزائر من مشكلة هجرة العمال ونقص اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة مما أثر سلبا على نتائج هذه المخططات.

خاتمة:

في الأخير يمكن القول أن السياسة التعليمية في الجزائر هي وليدة الظروف البيئية المختلفة اقتصادية وتاريخية وسياسية وهي لم تخرج عن التوجهات الكبرى للدولة من تحديد مسبق للعناصر المكونة للهوية الوطنية في ذلك الوقت، وعن السياق التاريخي الذي مرت به الجزائر ولا على الظروف الاقتصادية والدولية في تلك المرحلة، فتشكلت السياسة التعليمية معبرة على هذه الظروف وكرد فعل عن السياسات المستعمر الفرنسي وعن تصور مبنى على مرجعية مشبعة بالقيم والأفكار التي كانت النخبة الوطنية التي حكمت الجزائر بعد الاستقلال تعتقد بها، رغم إغفالها للبعد الأمازيغي كأحد أركان هوية الشعب الجزائري.

الهوامش:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر الرئاسي رقم 76/35 المؤرخ في 16 أفريل 1976، المادة 07.

[2] المرجع نفسه، المادة 04.

[3] المرجع نفسه، المادة 05.

[4] المرجع نفسه، المادة08 .

[5] المرجع نفسه، المادة 10.

[6] محمود يعقوبي، **إنزلاقات ديمقراطية التعليم في الجزائر**، مجلة التربية والابستيمولوجيا، مخبر التربية والابيستمولوجيا، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، العدد الأول، 2011، ص 50.

[7] أحمد لشهب، **صنع السياسة التربوية في الجزائر**. مجلة المفكر، العدد الحادي عشر، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص: 258-259.

[8] يحيا أبو زكرياء، **التجارب الاستراكية في الجزائر و أثار تحولها الي سياسات السوق و اثر العولمة و اعادة الهيكلة**، من كتاب : دولة الرفاهية الاجتماعية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 622.

[9] كريالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر "، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي 2005، ص 2.

[10] يحيا أبو زكرياء، المرجع السابق، ص 622.

[11] يحيا ابو زكرياء، المرجع نفسه، ص 622.

[12] مسعودة خلاف، " **التعليمية وإشكالية التعريب في الجزائر** " أطروحة دكتوراه ، كلية الأداب واللغات، جامعة منتوري قسنطينة ، 2010، ص 298.

[13] لقمان مغراوي، "أزمة الهوية في السياسة التعليمية الجزائرية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر يوسف بن خدة ، 2004، ص 105.

[14] أحمد لشهب، المرجع السابق، ص 259.

[15] المرجع نفسه، ص 105.

[16] المرجع نفسه .

[17] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة 66.

[18] بنجمين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988**. ترجمة :صباح ممدوح كدعان، سوريا: وزارة الثقافة السورية، 2012، ص 13.

[19] ناصر يوسف، **دينامية التجربة اليابنية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا**. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 206.

[20] المرجع نفسه ص 208.